مجلة الدراسات المستدامة
P-ISSN(Print) : 2663-2284
E-ISSN(online): 2663-7413
السنة (٨) المجلد (٨) العدد (٣) تموز. لسنة ٢٠٢٦م - ١٤٤٨ هـ

تأثير الهجرة الداخلية على التخطيط الحضري (دراسة عن مدينة سفوان في محافظة البصرة)

م.م مازن مجيد عبيد الجوارين
المديرية العامة لتربية محافظة البصرة
abw164493@gmail.com

الملخص

تناولت هذه الدراسة تحليل تأثير الهجرة الداخلية على التخطيط الحضري في مدينة سفوان بمحافظة البصرة، بوصفها مدينة حدودية ذات أهمية اقتصادية وجغرافية جعلتها منطقة جذب سكاني متزايد خلال العقود الأخيرة. وانطلقت الدراسة من فرضية مفادها أن الهجرة الداخلية، ولاسيما الريفية–الحضرية والنزوح القسري، أسهمت بشكل مباشر في إعادة تشكيل البنية العمرانية للمدينة، وفرضت ضغوطاً متزايدة على استعمالات الأرض، والسكن، والخدمات الحضرية.

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، مدعومة بالمنهج المكاني والأساليب الإحصائية، إضافة إلى توظيف نظم المعلومات الجغرافية (GIS) في تحليل التوزيع المكاني للأحياء السكنية والتغيرات العمرانية. كما استندت إلى البيانات الرسمية والدراسة الميدانية من خلال استبيان وُزِّع على عينة من سكان المدينة. أظهرت نتائج الدراسة أن الهجرة الداخلية كانت عاملاً حاسماً في تفاقم العجز السكني واتساع رقعة السكن العشوائي، حيث بلغ عدد الأحياء العشوائية في مدينة سفوان (١١) حيّاً مقابل (٧) أحياء رسمية مخططة. كما بينت النتائج أن دوافع الهجرة الحضرية الداخلية تتسم بالتعدد والتداخل، وشملت عوامل سكنية واقتصادية واجتماعية ومكانية، أبرزها صغر مساحة المسكن، وزيادة حجم الأسرة، وضعف الخدمات العامة، والسعي لتحسين المكانة الاجتماعية. كما كشفت الدراسة عن وجود علاقة عكسية بين مستوى دخل رب الأسرة وقوة الدوافع الاقتصادية للهجرة الحضرية الداخلية، فضلاً عن الدور المؤثر لحجم الأسرة والمرحلة العمرية في تحديد مستوى الحراك السكني. وأكدت النتائج أن الهجرة الداخلية أسهمت في تغيير أنماط استعمالات الأرض، وزيادة الضغط على البنى التحتية والخدمات، وإحداث تباينات اجتماعية ومكانية داخل النسيج الحضري للمدينة. وخلصت الدراسة إلى أن معالجة آثار الهجرة الداخلية في مدينة سفوان تتطلب تبني سياسات تخطيط حضري مرنة وشاملة، تقوم على التنبؤ بالنمو السكاني، وتعزيز العرض السكني النظامي، ودمج المناطق العشوائية ضمن أطر تخطيطية وتنموية مستدامة، بما يحقق التوازن بين النمو الحضري والعدالة المكانية.

الكلمات المفتاحية:(التخطيط الحضري، السكن العشوائي، التنمية الحضرية المستدامة).

مجلة الدراسات المستدامة
P-ISSN(Print) : 2663-2284
E-ISSN(online): 2663-7413
السنة (٨) المجلد (٨) العدد (٣) تموز. لسنة ٢٠٢٦م - ١٤٤٨ هـ

The Impact of Internal Migration on Urban Planning (A Study of Safwan City in Basra Governorate)

Assistant Lecturer: Mazen Majid Ubaid Al-Jawarin
Directorate of Education of Basra Governorate
abw164493@gmail.com

Abstract

This study investigates the impact of internal migration on urban planning in Safwan City, Basrah Governorate, a border city of strategic geographical and economic importance that has experienced significant population inflows in recent decades. The study is based on the assumption that internal migration, particularly rural–urban migration and forced displacement, has directly contributed to reshaping the city's urban structure and increasing pressure on land use, housing, and urban services.

A descriptive–analytical approach was adopted, supported by spatial analysis, statistical methods, and the use of Geographic Information Systems (GIS) to examine population distribution and urban growth patterns. The study relied on official data sources and field survey data collected through a questionnaire administered to a sample of residents.

The results indicate that internal migration has played a major role in aggravating the housing shortage and expanding informal settlements, as the number of informal neighborhoods exceeds that of planned residential areas. The findings also reveal that migration drivers are multifaceted and interconnected, including housing inadequacy, household size growth, limited public services, and the pursuit of improved social conditions. An inverse relationship was identified between household income levels and economically motivated residential mobility.The study concludes that mitigating the effects of internal migration in Safwan City requires flexible urban planning policies, enhanced formal housing provision, and the integration of informal settlements within a sustainable urban development framework to achieve balanced growth and spatial equity.

Keywords: (Urban planning, informal housing, sustainable urban development).

المقدمة

شهدت المدن في دول العالم النامي، ومنها المدن العراقية، نمواً حضرياً متسارعاً بفعل الزيادة الطبيعية للسكان وتنامي معدلات الهجرة الداخلية، الأمر الذي انعكس بصورة مباشرة على تخطيط المدن وكفاءة استعمالات الأرض الحضرية(اسماعيل،١٩٩٨) . وقد أسهمت هذه التحولات

الديموغرافية في بروز تحديات عمرانية وسكنية وخدمية معقّدة، تمثلت في ارتفاع الكثافات السكانية، وتزايد العجز السكني، وتنامي المناطق العشوائية، ولاسيما في المدن التي لم تواكب مخططاتها الحضرية هذا النمو المتسارع. وتُعد الهجرة الداخلية من أبرز العوامل المؤثرة في إعادة تشكيل البنية الحضرية للمدن(جبرونعيم،٢٠٠٨)، لما لها من دور فاعل في تغيير أنماط السكن، وتوزيع السكان، والضغط على البنى التحتية والخدمات العامة. وفي هذا السياق، تمثل مدينة سفوان في محافظة البصرة نموذجاً حضرياً مهماً لدراسة تأثير الهجرة الداخلية، نظراً لموقعها الحدودي وأهميتها الاقتصادية، وما شهدته من تزايد ملحوظ في أعداد السكان، وما رافقه من تحولات عمرانية غير مخططة وانطلاقاً من ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على تأثير الهجرة الداخلية في التخطيط الحضري لمدينة سفوان، وتحليل انعكاساتها السكانية والعمرانية، وصولاً إلى تقديم إطار تحليلي يسهم في دعم التخطيط الحضري المستدام

مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في أن الهجرة الداخلية إلى مدينة سفوان أسهمت في إحداث نمو سكاني متسارع وتغيرات عمرانية غير مخططة، أدت إلى اختلال واضح في استعمالات الأرض، وتفاقم العجز السكني، وتوسع الأحياء العشوائية، فضلاً عن زيادة الضغط على البنى التحتية والخدمات الحضرية. وعلى الرغم من أهمية المدينة وموقعها الجغرافي، إلا أن تأثيرات الهجرة الداخلية على تخطيطها الحضري لم تُدرس بالشكل الكافي، مما يستدعي إجراء دراسة تحليلية للكشف عن أبعاد هذه الظاهرة وآثارها التخطيطية(وزارة التخطيط،٢٠٢٢-٢٠٢٣).

فرضية الدراسة

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن الهجرة الداخلية أسهمت بشكل مباشر في إعادة تشكيل البنية الحضرية وأنماط السكن في مدينة سفوان، وأدت إلى ضغوط متزايدة على استعمالات الأرض والبنى التحتية والخدمات الحضرية، نتيجة النمو السكاني المتسارع وعدم قدرة التخطيط الحضري القائم على استيعاب هذه التحولات الديموغرافية(العجيلي،٢٠١٠).

هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحليل تأثير الهجرة الداخلية على التخطيط الحضري لمدينة سفوان، من خلال دراسة حجم الهجرة وخصائص المهاجرين، وبيان انعكاساتها على النمو العمراني، وأنماط السكن، واستعمالات الأرض، والبنى التحتية والخدمات، وذلك بهدف تقديم نتائج وتوصيات تسهم في دعم التخطيط الحضري وتحقيق تنمية حضرية متوازنة ومستدامة في المدينة.

(وزارة التخطيط،٢٠٢٢-٢٠٢٣)

اهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من كونها تعالج إحدى القضايا الحضرية المعاصرة ذات التأثير المباشر في واقع المدن العراقية، والمتمثلة بتأثير الهجرة الداخلية على التخطيط الحضري. كما تكتسب الدراسة أهمية خاصة لكونها تركز على مدينة سفوان، التي تمثل مركز جذب سكاني بحكم موقعها الحدودي وأهميتها الاقتصادية. وتوفر نتائج الدراسة قاعدة معرفية يمكن أن تسهم في دعم صانعي القرار والجهات التخطيطية في وضع سياسات إسكانية وحضرية أكثر كفاءة واستجابة للمتغيرات السكانية والعمرانية(جبر ونعيم،٢٠٠٨)

منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل ظاهرة الهجرة الداخلية وتأثيراتها في التخطيط الحضري لمدينة سفوان. كما تم توظيف المنهج المكاني لدراسة توزيع السكان واستعمالات الأرض، والاستعانة بالأساليب الإحصائية لتحليل البيانات السكانية ونتائج الاستبيان الميداني. إضافة إلى ذلك، جرى استخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS) في إعداد الخرائط وتحليل التغيرات العمرانية، بالاعتماد على البيانات الرسمية والدراسة الميدانية(العجيلي،٢٠١٠)، وإجراء مقارنة زمنية لتوضيح التحولات السكانية والعمرانية خلال فترة الدراسة.

الموقع و المساحة : تقع مدينة سفوان في أقصى جنوب العراق، وتحديداً في الجزء الجنوبي الغربي من محافظة البصرة. يحدّها من الشمال مركز قضاء الزبير، ومن الغرب محافظة المثنى، في حين تمثل حدودها الجنوبية الحدود الدولية مع دولة الكويت، أما من الجهة الشرقية فتحدّها

مجلة الدراسات المستدامة
P-ISSN(Print) : 2663-2284
E-ISSN(online): 2663-7413
السنة (٨) المجلد (٨) العدد (٣) تموز. لسنة ٢٠٢٦م - ١٤٤٨ هـ

ناحية أم قصر. فلكياً، تقع المدينة بين خطي طول(٤٧°١١′ – ٤٧°٣١′) شرقاً ودائرتي عرض (٣٠°٠٢′ – ٣٠°٢٧′) شمالاً، كما موضح في خريطة (١).

خريطة (١) موقع مدينة سفوان بالنسبة الى محافظة البصرة ٢٠٢٥

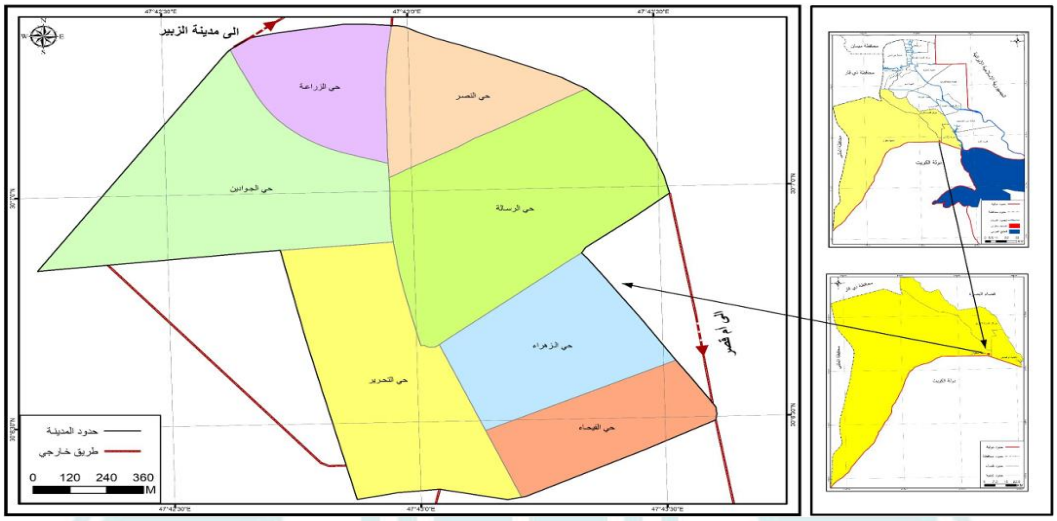

المصدر/ بالاعتماد على جمهورية العراق، وزارة البلديات و الاشغال العامة ، بلدية البصرة، قسم التخطيط و المتابعة ،بيانات غير منشورة ٢٠٢٥.

تبلغ المساحة الكلية لمدينة سفوان (٢٣٦.٩ هكتار)، وتنقسم إدارياً إلى (١٨) حيّاً سكنياً، منها (٧) أحياء سكنية رسمية و**(١١) حيّاً سكنياً عشوائياً**. كما موضح في خريطة (٢). ويُعد حي الرسالة أكبر الأحياء من حيث المساحة، إذ تبلغ مساحته (٥٣.١ هكتار) وبنسبة (٢٢.٤%) من المساحة الكلية للمدينة، في حين يُعد حي الفيحاء أصغرها مساحةً، إذ تبلغ مساحته (٢٠.٢ هكتار) وبنسبة (٨.٥%) من مساحة المدينة(٧).أما عدد سكان مدينة سفوان فقد بلغ (٨٤,٠٢٢) نسمة بحسب بيانات عام ٢٠٢٤، كما يوضح ذلك جدول (١) و شكل (١).

مجلة الدراسات المستدامة
P-ISSN(Print) : 2663-2284
E-ISSN(online): 2663-7413
السنة (٨) المجلد (٨) العدد (٣) تموز. لسنة ٢٠٢٦م - ١٤٤٨ هـ

خريطة (٢) الاحياء السكنية في مدينة سفوان ٢٠٢٥

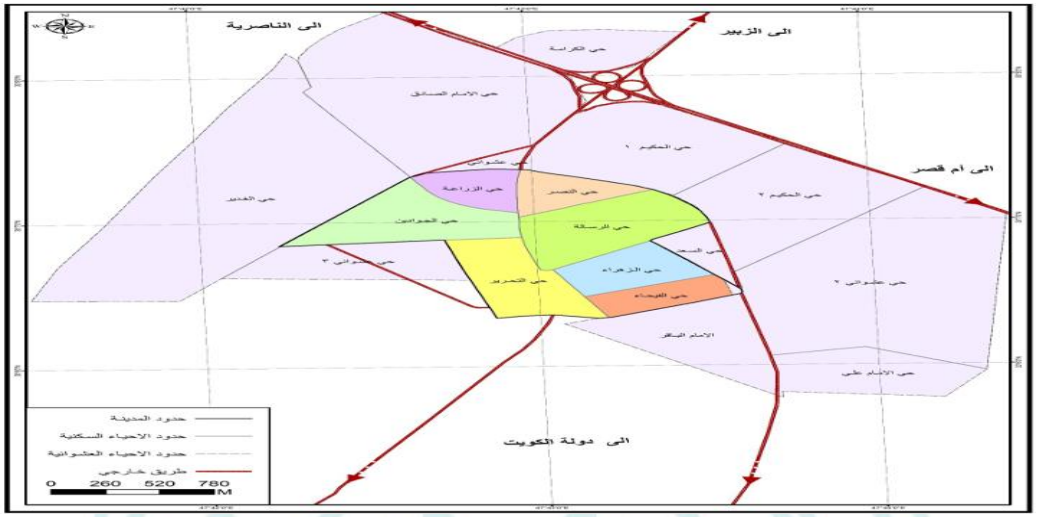

المصدر/ بالاعتماد على : ١. جمهورية العراق، وزارة البلديات والاشغال العامة ، بلدية البصرة، قسم التخطيط و المتابعة ،بيانات غير منشورة ٢٠٢٥.

٢. برنامج (ARC GIS(10.5 – ٣. الدراسة الميدانية

جدول(١)التوزيع المساحي والنسبي للأحياء السكنية في مدينة سفوان لعام٢٠٢٤(وزارة البلديات،٢٠٢٠-٢٠٢٥)

ت	اسم الحي السكني	المساحة ١ هكتار	النسبة%منالمساحةالكلية	عدد السكان
١	الفيحاء	٢٠.٢	١.٦	٣٢٠٠
٢	الجوادين	٥٠.٦	٤.٠	٢٧٤٠
٣	التحرير	٤٣.٤	٣.٥	١٣٦٢
٤	النصر	٢٠.٧	١.٦	١٥٣٨
٥	الرسالة	٥٣.١	٤.٢	٦٠٧٨
٦	الزراعة	٢٠.٣	١.٦	١٤٥٢
٧	الزهراء	٢٨.٦	٢.٣	٣٤٧٣
٨	الامام الباقر (ع)*	٦٣.٨	٥.١	٥٥٧٨
٩	الامام علي (ع)	٤٦.٨	٣.٧	٥٩٣
١٠	الحكيم الثاني	٩٣.٤	٧.٤	٨٧٠٩

مجلة الدراسات المستدامة
P-ISSN(Print) : 2663-2284
E-ISSN(online): 2663-7413
السنة (٨) المجلد (٨) العدد (٣) تموز. لسنة ٢٠٢٦م - ١٤٤٨ هـ

١١	السعد	١٤.٧	١.٢	٩٠٨
١٢	الحكيم الاول	٨٨.٦	٧.٠	١٥٩٨٦
١٣	الغدير	٢٤٤.٤	١٩.٤	٩٨٦٩
١٤	عشوائي ١	٦.٨	٠.٥	٣٣٩٨
١٥	الكرامة	٣٤.١	٢.٧	٥٨٢
١٦	الامام الصادق (ع)	١٧٧.٤	١٤.١	١٤١٥٣
١٧	حي الخردة	٢٠٥.٤	١٦.٣	٣٦٧٦
١٨	عشوائي ٣*	٤٥.٣	٣.٦	٧٢٧
١٩	المدينة	١٢٥٧.٧	١٠٠.٠	٨٤٠٢٢

*الاحياء الملونة احياء عشوائية

المصدر / بالاعتماد على : ١. جمهورية العراق ، وزارة البلديات والأشغال العامة ، بلدية سفوان ، قسم التخطيط والمتابعة، بيانات غير منشورة ، ٢٠٢٥

٢. برنامجي (٢٠١٦، Excel و ArcGis ١٠.٥)

٣. الدراسة الميدانية.

٤.وزارة التخطيط الهيئة العامة للتعداد العام للسكان والمساكن، تقديرات السكان،مدينةسفوان٢٠٢٥

شكل (٢) التوزيع النسبي لمساحة الاحياء السكنية في مدينة سفوان ٢٠٢٦

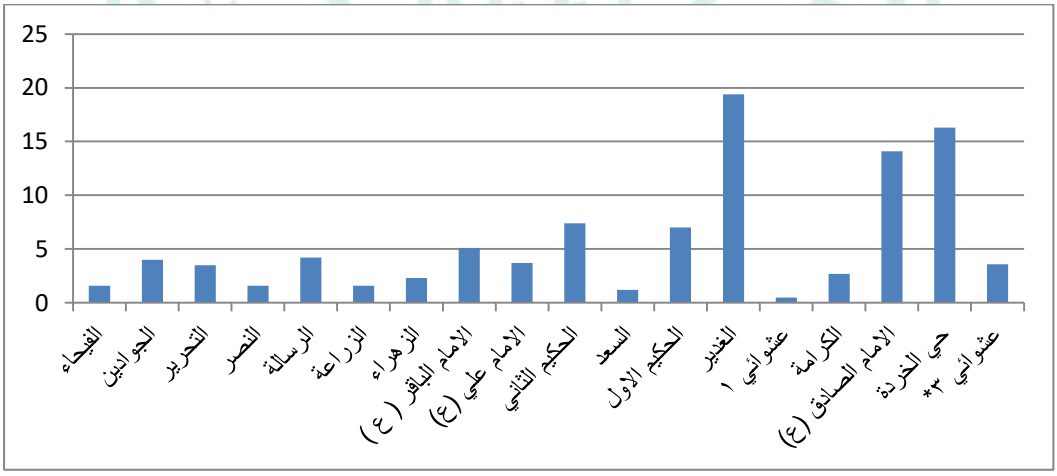

المصدر/ بالاعتماد على جدول (١)

المبحث الأول

مفهوم الهجرة الداخلية وعلاقتها بالتخطيط الحضري والعشوائيات

أولاً: مفهوم الهجرة: تعد الهجرة من الظواهر الديموغرافية–المكانية الرئيسة التي تحظى باهتمام واسع في الدراسات الجغرافية والحضرية، لما لها من تأثير مباشر في توزيع السكان وبنية المدن واستعمالات الأرض. فمن الناحية اللغوية تُعرَّف الهجرة بأنها ترك موضع والانتقال إلى موضع آخر، أي مفارقة المكان الأول والاستقرار في مكان جديد (الرازي،١٩٨٦). أما اصطلاحاً، فقد عرّفتها الأمم المتحدة بأنها انتقال جغرافي أو مكاني يتضمن تغيراً دائماً في محل الإقامة الاعتيادي للفرد أو الجماعة بين وحدتين جغرافيتين مختلفتين، مع استبعاد أشكال الانتقال المؤقت كالتنقل اليومي للعمل، والزيارات، والسياحة، والهجرة الموسمية، وحركات السكان الرحل، لعدم اقترانها بتغير دائم في محل الإقامة (إسماعيل،١٩٩٨). ويُفهم من ذلك أن الهجرة ليست مجرد حركة سكانية، بل هي عملية مركبة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية، تنعكس آثارها بوضوح على النظم الحضرية، ولاسيما في المدن التي تعاني من ضعف التخطيط وارتفاع معدلات النمو السكاني.

ثانياً: الهجرة الداخلية وأنواعها

تُعرَّف الهجرة الداخلية بأنها انتقال الأفراد أو الجماعات داخل حدود الدولة الواحدة، سواء أكان ذلك بين الأقاليم والمحافظات، أم من الريف إلى الحضر، أم بين المدن نفسها. وتمتاز الهجرة الداخلية بكونها أكثر شيوعاً وأقل كلفة من الهجرة الخارجية، فضلاً عن اتخاذها اتجاهات متعاكسة بين مناطق الطرد والجذب في الوقت نفسه(بلعيدوهويدي،٢٠٢٢)

وتنقسم الهجرة الداخلية إلى عدة أنواع، من أبرزها: الهجرة بين الأقاليم أو المحافظات، والتي قد تكون اختيارية أو قسرية تبعاً للظروف السياسية والأمنية والاقتصادية. الهجرة القسرية (النزوح الداخلي)، وهي انتقال إجباري للسكان نتيجة النزاعات المسلحة، أو العنف، أو الاضطهاد، أو الكوارث الطبيعية، دون عبور الحدود السياسية للدولة، وتمتاز بكونها سريعة، غير منظمة، جماعية، وذات آثار ديموغرافية واقتصادية وعمرانية عميقة.

الهجرة الريفية–الحضرية، التي تُعد من أكثر أنواع الهجرة الداخلية تأثيراً في المدن، لما تسببه من ضغط متزايد على السكن والخدمات والبنى التحتية(جبر ونعيم،٢٠٠٨).

ثالثاً: واقع الهجرة الداخلية في العراق وانعكاساتها الحضرية

شهد العراق، ولاسيما منذ النصف الثاني من القرن العشرين، موجات متلاحقة من الهجرة الداخلية نتيجة عوامل الطرد من الريف والجذب في المدن. وقد تفاقمت هذه الظاهرة بصورة ملحوظة منذ ثمانينيات القرن الماضي بفعل الحروب المتعاقبة، والحصار الاقتصادي، ثم تصاعدت بشكل أكبر بعد عام ٢٠٠٣ نتيجة تدهور الأوضاع الأمنية والسياسية، وما رافقها من نزوح داخلي واسع النطاق(جبر ونعيم،٢٠٠٨). وقد ارتبطت حركة الهجرة الداخلية في العراق ارتباطاً وثيقاً بمستوى الاستقرار السياسي والأمني، إذ ازدادت شدتها خلال فترات الأزمات، ولاسيما في المرحلة الممتدة من عام ٢٠١٤ حتى ٢٠٢٠، التي شهدت موجات نزوح كبيرة بسبب سيطرة الجماعات الإرهابية على عدد من المحافظات، مما أدى إلى تضخم سكاني في المدن، ومنها مدن محافظة البصرة.

رابعاً: الهجرة الداخلية وعلاقتها بظهور العشوائيات في مدينة سفوان

أدت الهجرة الداخلية، ولاسيما الهجرة الريفية–الحضرية والنزوح القسري، إلى إحداث اختلال واضح بين النمو السكاني والتخطيط الحضري في مدينة سفوان. فقد أسهم تدفق السكان إلى المدينة في:

١. زيادة الطلب على الوحدات السكنية بما يفوق المعروض الفعلي،

٢. تفاقم العجز السكني،

٣. لجوء شريحة واسعة من السكان إلى السكن غير النظامي.

ونتيجة لذلك، شهدت المدينة توسعاً ملحوظاً في مناطق السكن العشوائي التي نشأت خارج إطار التصميم الأساس، وافتقرت إلى الخدمات الأساسية والبنى التحتية، الأمر الذي انعكس سلباً على كفاءة التخطيط الحضري، وشوّه المظهر المورفولوجي للمدينة، وأثقل كاهل المؤسسات الخدمية(وزارة البلديات،٢٠٢٠–٢٠٢٥). وبذلك يمكن القول إن الهجرة الداخلية تُعد عاملاً أساسياً في نشوء وتوسع العشوائيات في مدينة سفوان، لكونها تمثل استجابة سكنية غير مخططة لضغوط سكانية متزايدة لم يواكبها تخطيط حضري فاعل.

مجلة الدراسات المستدامة
P-ISSN(Print) : 2663-2284
E-ISSN(online): 2663-7413
السنة (٨) المجلد (٨) العدد (٣) تموز. لسنة ٢٠٢٦م - ١٤٤٨ هـ

خامساً: البنية الحضرية لمدينة سفوان وأثر الهجرة الداخلية في العجز السكني وتوسع العشوائيات

تتكوّن مدينة سفوان من سبعة أحياء سكنية رسمية مخططة كما موضح في خريطة (٣)، في مقابل أحد عشر تجمعاً سكنياً عشوائياً، وهو ما يعكس بوضوح حجم الاختلال القائم بين النمو السكاني والتخطيط الحضري في المدينة. ويُعد هذا التباين مؤشراً مكانياً مباشراً على تأثير الهجرة الداخلية، ولاسيما الريفية–الحضرية والقسرية، في إعادة تشكيل البنية الحضرية للمدينة خارج إطار التخطيط الرسمي. وقد أسهم تحسّن الأوضاع الاقتصادية نسبياً بعد عام ٢٠٠٣ في زيادة الطلب على السكن، لا سيما نتيجة ظاهرة الانشطار الأسري، التي تمثلت بانفصال الأسر الممتدة إلى أسر نووية مستقلة، الأمر الذي ضاعف الحاجة إلى وحدات سكنية إضافية. إلا أن هذا الطلب المتزايد لم يُقابَل بتوسع مماثل في العرض السكني النظامي، مما أدى إلى تفاقم العجز في عدد الوحدات السكنية(خيرالله،٢٠١٩). وانتشار العشوائيات لاحظ خريطة (٤)

خريطة (٣) الاستعمال السكني داخل حدود مدينة سفوان.

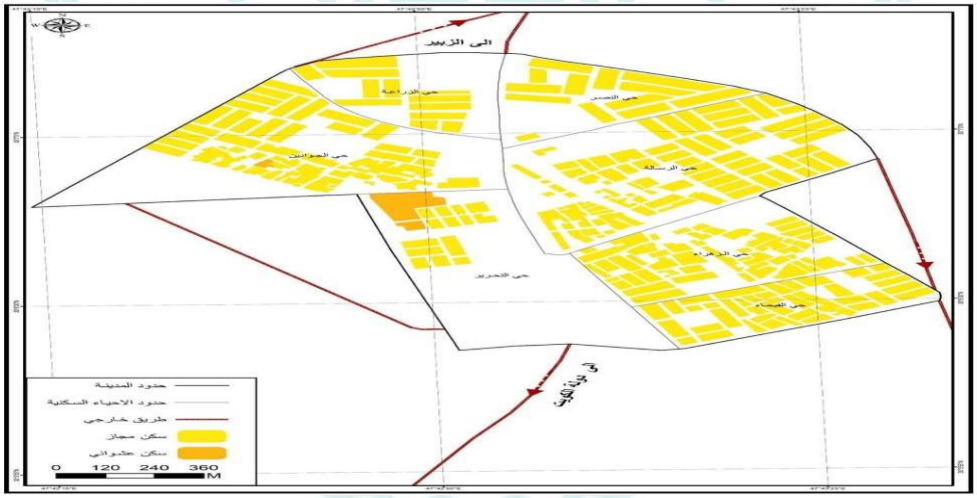

مجلة الدراسات المستدامة
P-ISSN(Print) : 2663-2284
E-ISSN(online): 2663-7413
السنة (٨) المجلد (٨) العدد (٣) تموز. لسنة ٢٠٢٦م - ١٤٤٨ هـ

خريطة (٤) الاستعمال السكني في مدينة سفوان

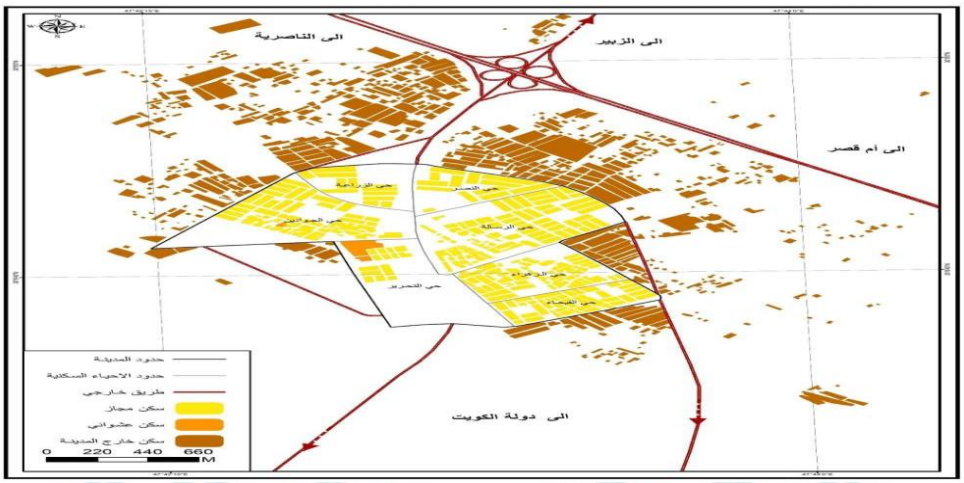

المصدر/ بالاعتماد على ١.جمهورية العراق، وزارة البلديات والاشغال العامة، بلدية سفوان، قسم التخطيط والمتابعة، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٥ .

٢.برنامج (ARC GIS 10,5) ٣.الدراسة الميدانية .

وبالرجوع إلى بيانات الجدول (٢)، يتضح أن مدينة سفوان تعاني من عجز سكني متزايد خلال المدة (٢٠١٥–٢٠٢٠)، إذ بلغ عدد الوحدات السكنية الفعلية عام ٢٠١٥ نحو (٢٤٣٠) وحدة سكنية، ارتفع إلى (٢٨٧٠) وحدة عام ٢٠١٨، ثم إلى (٣٤٢٩) وحدة عام ٢٠٢٠. في المقابل، ارتفعت الحاجة السكنية الفعلية لتصل إلى (٨٤٠٥) وحدة سكنية عام ٢٠٢٠، ما يعني وجود فجوة سكنية كبيرة جرى سدّ جزء منها عبر التوسع في السكن العشوائي. ويرتبط هذا العجز السكني ارتباطاً وثيقاً بـ النمو السكاني المتسارع في المدينة، إذ ارتفع عدد السكان من نحو (٤٦٠٠٠) نسمة عام ٢٠١٥ إلى (٥٢٠٠٠) نسمة عام ٢٠١٨، ثم إلى (٥٨٠٠٠) نسمة عام ٢٠٢٠، وهو ما أدى إلى زيادة مباشرة في الطلب على السكن. كما أسهم ارتفاع حجم الأسرة في تعميق هذه المشكلة، حيث شهدت المدينة قبل عام ٢٠٠٣ ارتفاعاً في حجم الأسرة نتيجة انخفاض دخل الفرد وظروف الحصار الاقتصادي، ما أدى إلى تركز أكثر من أسرة في وحدة سكنية واحدة، في حين أدت المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية بعد عام ٢٠٠٣ إلى تفكك تلك الأسر وتزايد الحاجة إلى مساكن مستقلة. وبذلك، يمكن القول إن الهجرة الداخلية، مقرونة بالنمو

مجلة الدراسات المستدامة
P-ISSN(Print) : 2663-2284
E-ISSN(online): 2663-7413
السنة (٨) المجلد (٨) العدد (٣) تموز. لسنة ٢٠٢٦م - ١٤٤٨ هـ

السكاني والانشطار الأسري، شكّلت العامل الرئيس في تفاقم أزمة السكن في مدينة سفوان، وأسهمت بشكل مباشر في انتشار العشوائيات، التي أصبحت تمثل استجابة غير مخططة لعجز السياسات السكنية والتخطيط الحضري عن استيعاب التحولات الديموغرافية المتسارعة.

جدول (٢) تطور أعداد السكان والحاجة الفعلية للسكن في مدينة سفوان للمدة (٢٠١٥-٢٠٢٠)

السنة	عدد السكان /نسمة	عدد المساكن الفعلي	الحاجة السكنية
٢٠١٥	٤٦٠٠٠	٢٤٣٠	٦٦٦٦
٢٠١٨	٥٢٠٠٠	٢٨٧٠	٧٥٣٦
٢٠٢٠	٥٨٠٠٠	٣٤٢٩	٨٤٠٥

المصدر/ بالاعتماد على: جمهورية العراق، وزارة البلديات و الاشغال العامة ، بلدية البصرة، قسم التخطيط و المتابعة ،بيانات غير منشورة ٢٠٢٠ .

سادساً: الهجرة الداخلية والضغط على الخدمات والبنى التحتية الحضرية في مدينة سفوان أسهمت الهجرة الداخلية المتزايدة إلى مدينة سفوان في إحداث ضغط كبير على الخدمات الأساسية والبنى التحتية الحضرية، ولاسيما خدمات الماء الصالح للشرب، والكهرباء، والصرف الصحي، وجمع النفايات. فقد تجاوزت الكثافة السكانية في عدد من الأحياء العشوائية القدرة الاستيعابية للشبكات الخدمية المصمَّمة أصلاً لخدمة عدد أقل من السكان، الأمر الذي أدى إلى تدهور مستوى الخدمات وانتشار التجاوزات غير القانونية على الشبكات العامة. ويُعد هذا الضغط نتيجة مباشرة لغياب التخطيط المسبق لاستيعاب تدفقات المهاجرين، إذ لم ترافق الزيادة السكانية توسعات موازية في البنى التحتية، مما جعل المدينة تعاني من اختناقات خدمية أثّرت في نوعية الحياة الحضرية وأضعفت كفاءة التخطيط العمراني.

المبحث الثاني

تأثير الهجرة الداخلية على التخطيط الحضري (دراسة عن مدينة سفوان في محافظة البصرة) يعتقد البعض ان الانتقال لمسافات قصيره ليس له تأثير كبير على الاحياء ولكن تشير الدراسات التي تطرقت لهذا ان لها تاثير على الكثافات السكانية وتركيب السكان وتوزيع مستوياتهم طبقاً للحالة الاقتصادية ويؤثر ايضاً على اسواق العقار اي اسواق الاراضي والمساكن اذ هناك العديد من الاسباب التي تدعوا للهجرة داخل المدينة وتختلف شدة وأثر تلك الاسباب من مكان الى اخر

لاعتبارات ثقافيه وبيئية وسياسية (السهلاني،٢٠٠٩). هناك ارتباط كبير بين انتقال الأفراد أو الأسر من مركز اجتماعي إلى مركز اجتماعي آخر، وبين تغير أفكارهم وتقاليدهم وعاداتهم القديمة من أجل التكييف مع الفئة الاجتماعية الجديدة من ناحية وعدم قناعاتهم ورضاهم عن السكن من ناحية أخرى، فحدوث أي تغير في أحد عوامل الحراك الاجتماعي، قد يخلق عدم الرضا عن الوحدة السكنية (العجيلي،٢٠١٠).

أولا : الخصائص السكانية للمهاجرين الداخليين في مدينة سفوان

١ – الخصائص الديموغرافية: تعد الخصائص الديموغرافية من المؤشرات الأساسية التي تظهر طبيعة الاسر المهاجرة وقدرتها على الانتقال و دورها في اتخاذ قرار تغيير محل السكن.و تتضمن هذه الخصائص:

١– التركيب العمري : التركيب العمري يقصد به دراسة سكان المدينة على اساس فئات عمرية مختلفة ، اذ تصنف الى فئات خمسية او عشرية او الى ثلاث فئات عمرية كبرى. وتعد دراسته من اهم البيانات في الدراسات السكانية وذلك لأنه يرتبط بالنشاطات الاقتصادية التي يمارسها السكان وقدرتم على تأدية الخدمات (خيرالله،٢٠١٩). و في مدينة سفوان يؤثر التركيب العمري بشكل مباشر في مستوى الهجرة الحضرية الداخلية اذ تميل الفئات العمرية الشابة والمتوسطة الى الانتقال اكثر من غيرها لارتباطها بسوق العمل، والزواج، وتكوين الاسر، والسعي لتحسين الضروف المعيشية في المقابل تتسم الفئات العمرية الاكبر سنآ بدرجة اعلى من الاستقرار السكني

٢ – الحالة الزوجية: يقصد بالحالة الزواجية التوزيع النسبي للسكان الذين هم في سن الزواج وتوثر الحالة الزواجية على نمو السكان بشكل مباشر وعلى الخصائص الاجتماعية والاقتصادية كالمساهمة في القوى العاملة والدخول الى مدرسة والإقامة الريفية والحضرية وتعد محركاً لعملية الهجرة داخا المدينة، فالزواج قد يؤدي الى تفتيت أو تفكيك الاسر الممتدة وتحويلها الى اسر نووية مما يؤدي الى المزيد من الطلب على الوحدات السكنية ومن ناحية اخرى فان الاستقرار الأسري المتمثل بالزواج وطول مدته قد يعطي دافعاً للرضا السكني خاصة في ظل ملكية المنزل والموقع المكاني له. لذلك فان احتمالية الحراك السكني قد تضعف في ظل ذلك المؤشر.

٢ – الخصائص الاقتصادية: يعد مستوى دخل الاسري وما يتركه من آثار على مستوى معيشة الفرد وإمكانية الحصول على الخدمات مؤثرا اساسيا على حركة السكان وانتقالهم اذ ينعكس اختيار الأسرة مكاناً لسكنها من بين الأحياء السكنية الأخرى وفقا لإمكانات الاسرة المادية (سلمان،٢٠١٥)

٣– الخصائص الاجتماعية : تدفع الاسباب او الخصائص الاجتماعية الكثير من الاسر الى تغيير محل السكن الا ان دورة حياة الأسرة من اكثر الاسباب التي تدفع السكان الى تغيير مكان السكن فتركيب الأسرة الذي يصاحب تغيير دورة حياة الأسرة هي السبب الاساس في الهجرة الاختيارية (صقروخلف،٢٠٢٢) . كما ان الوضع الاجتماعي لرب الأسرة يعد من الأمور المهمة التي توثر على قراره بالانتقال فالمستوى التعليمي لرب الأسرة وعدد الافراد ونوع الأسرة هي التي تحث رب الاسرة الى الحراك والانتقال في اتجاه محدد ، فكل شخص بتحرك خلال حياته في مدارج التدرج الطبقي ، كما يتغير من حيث علاقاته الاجتماعية لذا فان الفرد الذي يرتفع مركزه وطبقته يميل ان يبدل اصدقائة أو ينظم الى منظمات (السعيد،٢٠١٦).

وعليه، فان الاسرة التي تشهد تحسناً في أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية تميل الى تغيير مواقع سكنها بحثاً عن بيئة حضرية اكثر ملاءمة لمكانتها الجديدة بما يحقق لها قدراً اكبر من الاندماج الاجتماعي و الاستقرار المكاني . وقد برز هذا النمط بوضوح في مدينة سفوان حيث ارتبطت الهجرة الداخلية ارتباطاً وثيقاً بتغير المركز الاجتماعي والاقتصادي للاسر.

ثانيا : دوافع الهجرة الحضرية الداخلية في مدينة سفوان

أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى رضا السكان عن مسكنهم يُعد مؤشراً أساسياً على درجة الاستقرار السكني لدى المتحركين، إذ انعكس انخفاض هذا الرضا سلباً على الاستقرار الاجتماعي للأسرة، نتيجة عدم قدرة العديد منها على الاندماج في المساكن السابقة. وتبيّن أن غالبية المتحركين لم يكونوا راضين عن مساكنهم السابقة مقارنة بمساكنهم الحالية، الأمر الذي أسهم في بروز تصورات وسلوكيات تُعرّض الاستقرار السكني إلى صعوبات فعلية. كما تشير النتائج إلى أن ظاهرة الهجرة الحضرية الداخلية تظل مستمرة ما دامت هناك تحولات اقتصادية واجتماعية وديموغرافية متجددة تؤثر في أنماط السكن والحراك المكاني للسكان (العثمان،٢٠١٠).

مجلة الدراسات المستدامة
P-ISSN(Print) : 2663-2284
E-ISSN(online): 2663-7413
السنة (٨) المجلد (٨) العدد (٣) تموز. لسنة ٢٠٢٦م - ١٤٤٨ هـ

ويُفترض بالمسكن أن يوفّر نطاقاً واسعاً من المتطلبات الأساسية للأسرة، بما في ذلك المساحة الكافية للعيش، ووسائل الراحة، فضلاً عن انعكاسه على المكانة الاجتماعية للأسرة. وتنتقل بعض الأسر من مساكنها السابقة عند العثور على مسكن أكثر استقراراً، أو نتيجة إنهاء العلاقة الإيجارية من قبل مالك العقار بهدف رفع قيمة الإيجار، أو لأسباب اجتماعية أخرى. كما تلعب العوامل الجغرافية دوراً مهماً في هذا الحراك، مثل الرغبة في السكن في مناطق أرقى أو القريبة من مواقع العمل. ويتحدد انتقال الأسرة من مسكن إلى آخر بمجموعة من العوامل المتداخلة، من أبرزها احتياجات الأسرة، والقدرة المالية، وموقع المسكن ضمن النسيج الحضري (شنيشل،٢٠١٥). وتُظهر احتمالية الرغبة في الحراك السكني في مدينة سفوان تبايناً واضحاً تبعاً لتعدد دوافع الهجرة الحضرية الداخلية. إذ يتضح من الجدول (٣) والشكل (٢) أن الغالبية من المتحركين يسعون إلى تحسين أوضاعهم الاجتماعية وظروفهم السكنية، وقد شكّلت سعة المسكن وجمالية المنطقة الدافع الأبرز للانتقال، إذ بلغت نسبتهما (١٧%). في حين بلغت نسبة الانتقال نتيجة وجود الأقارب في مناطق السكن الجديدة (١٣%)، والقرب من مواقع العمل (١٢%)، تلتها دوافع الزيادة في أعداد أفراد الأسرة (١١%)، وانخفاض كلفة المسكن (١١%). كما بلغت نسبة الانتقال بسبب الرغبة في تحسين الوضع الاجتماعي (١٠%)، وبسبب القرب من السوق (٩%)، والحصول على أرض مجانية (٨%). أما الانتقال بدافع توافر الخدمات العامة الأساسية، مثل الماء والمجاري والكهرباء، فقد بلغت نسبته (٥%)، إضافة إلى أسباب أخرى متفرقة شكّلت ما نسبته (٣%).

وتؤكد هذه النتائج أن دوافع الهجرة الحضرية الداخلية في مدينة سفوان تتسم بالتعدد والتداخل، وتعكس في مجملها محاولات الأسر التكيف مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والمكانية، والسعي نحو تحسين ظروفها السكنية والمعيشية ضمن الإطار الحضري للمدينة.

الجدول (٣) دوافع الهجرة الحضرية الداخلية باتجاه المساكن الحالية في مدينة سفوان ٢٠٢٥

ت	الدوافع	النسبة (%)
١	الأرض مجانية	٨
٢	زيادة في اعداد الاسرة	١١
٣	رخص المسكن	١١
٤	القرب من السوق	٩

مجلة الدراسات المستدامة
P-ISSN(Print) : 2663-2284
E-ISSN(online): 2663-7413
السنة (٨) المجلد (٨) العدد (٣) تموز. لسنة ٢٠٢٦م - ١٤٤٨ هـ

٥	القرب من موقع العمل	١٢
٦	وجود الاقارب	١٣
٧	توفر الخدمات العامة	٦
٨	سعة المسكن	١٧
٩	عوامل اجتماعية١٠	١٠
١٠	أسباب اخرى	٣
	المجموع الكلي	%١٠٠

المصدر/ استمارة الاستبيان

شكل (٢) دوافع الهجرة الحضرية الداخلية باتجاه المساكن الحالية في مدينة سفوان ٢٠٢٥

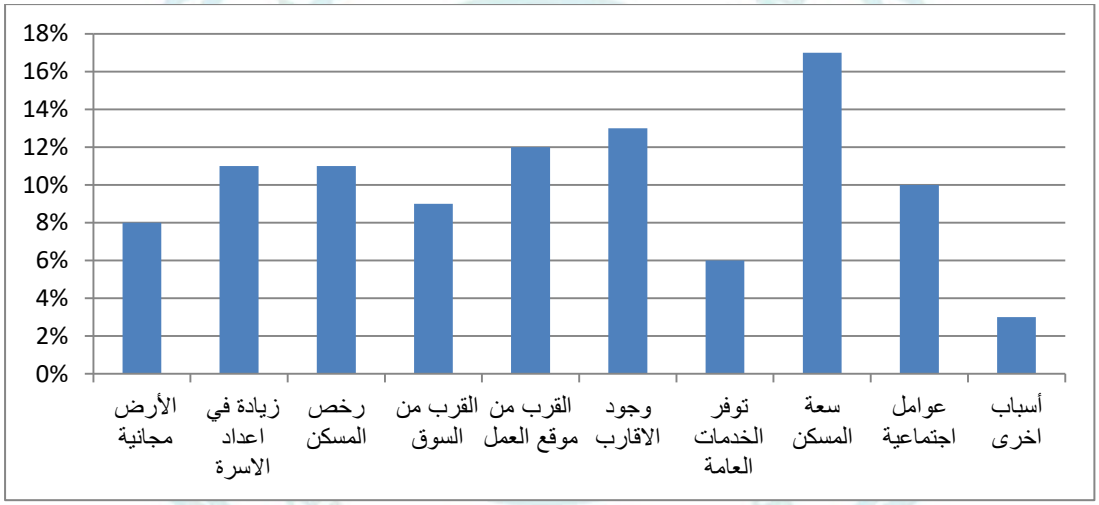

يتضح من الجدول (٣) والشكل (٣) أن صغر المسكن، احتل المرتبة الأولى من دوافع الهجرة الحضرية الداخلية التي أدت الى ترك المسكن السابق وباعلى النسب إذ بلغت (٢١%)، بينما الزيادة الحاصلة في اعداد افراد الاسرة في المسكن الواحد احتلت المرتبة الثانية بنسبة (١٧%)، ونجد أن المرتبة الثالثة تشابة نسبة البعد عن مكان العمل بلغت (١١%) مع نسبة عدم توفر الخدمات العامة بلغت (١١%)، اما نسبة عدم وجود الأقارب بلغت (١٠%) وبلغت العوامل الاجتماعية (٨%) بينما احتلت دوافع هدم المسكن نتيجة التجاوزات على الأراضي التابعة للدولة وهي الأراضي المجانية نسبة (٧%) اما نسبة المسكن ايجار بلغت (٦%)، وبلغت دوافع

مجلة الدراسات المستدامة
P-ISSN(Print) : 2663-2284
E-ISSN(online): 2663-7413
السنة (٨) المجلد (٨) العدد (٣) تموز. لسنة ٢٠٢٦م - ١٤٤٨ هـ

البعد عن السوق (٥%) و أسباب أخرى لم يتطرق اليها الأشخاص في استبيانهم لأسباب غير معلومة اذ بلغت نسبتها (٤%).

الجدول (٤) دوافع الهجرة الحضرية الداخلية لترك المساكن السابقة في مدينة سفوان ٢٠٢٥

ت	الدوافع	النسبة (%)
١	البعد عن السوق	٥
٢	البعد عن مكان العمل	١١
٣	عدم وجود الاقارب	١٠
٤	الزيادة في اعداد افراد الاسرة	١٧
٥	عدم توفر الخدمات العامة	١١
٦	صغر المسكن	٢١
٧	عوامل اجتماعية	٨
٨	المسكن ايجار	٦
٩	هدم المسكن	٧
١٠	أسباب اخرى	٤
	المجموع الكلي	%١٠٠

المصدر/ استمارة الاستبيان.

شكل (٣) دوافع الهجرة الحضرية الداخلية لترك المساكن السابقة في مدينة سفوان ٢٠٢٥

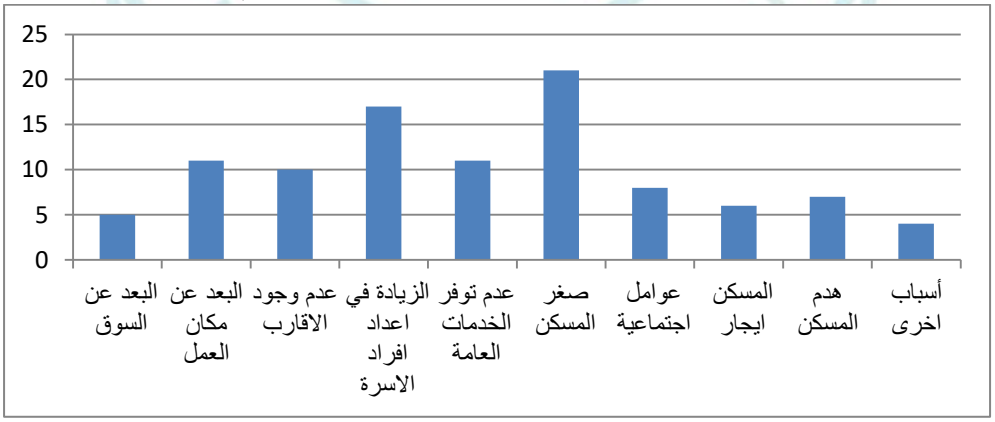

المصدر / استمارة الاستبيان

مهنة رب الأسرة ودخلها:

يُعد دخل رب الأسرة أحد العوامل الرئيسة المؤثرة في السلوك السكاني، إذ يرتبط في الغالب بطبيعة المهنة التي يمارسها الفرد، وما يتبعها من مستويات إدارية أو مهنية أو فنية متفاوتة، والتي تُسهم بدورها في تباين مستويات الدخل بين الأسر، ارتفاعاً أو انخفاضاً. ويُعد الدخل دافعاً أساسياً في توجيه العديد من القرارات التي يتخذها الأفراد، ولاسيما تلك المتعلقة بالمسكن وموقعه (سلمان،٢٠١٥).كما أن التدرج في السلم الوظيفي، ولا سيما عند الانتقال إلى مناصب أعلى تتسم بالحساسية تجاه المعطيات الاجتماعية والموقع السكني القائم، يُسهم في تعزيز النزعة نحو الحراك السكني باتجاه مسكن يُعتقد أنه أكثر ملاءمةً للحاجات والطموحات الاجتماعية للأسرة. ويتحدد المركز الاجتماعي لرب الأسرة في المجتمع على أساس منجزاته الاقتصادية ومستواه الثقافي والمهني، وليس تبعاً لمكانة أسرته أو أقاربه، إذ إن موقع كل طبقة ضمن البناء الاجتماعي العام يعتمد على الوظيفة التي تؤديها ودرجة كفاءتها في أدائها (صقروخلف،٢٠٢٢).

وبالاستناد إلى جدول (٥) وشكل (٤)، يتضح تفاوت نسب دوافع الرغبة المستقبلية في الهجرة داخل المدن تبعاً لمستوى دخل رب الأسرة. إذ تشير البيانات إلى أن الدوافع الاقتصادية تزداد كلما انخفض مستوى الدخل الشهري، حيث بلغت نسبة التأثر بهذا الدافع (٤١%) عند مستوى دخل يقل عن (٥٠٠) ألف دينار، من إجمالي المنقادين وراء هذه الدوافع ضمن هذه الفئة. في حين تنخفض النسبة إلى (٢٩%) لدى فئة الدخل (٥٠١–٩٩٩) ألف دينار، وتواصل تراجعها لتصل إلى (١٩%) عند مستوى الدخل (١–١.٥) مليون دينار، ويُعزى ذلك إلى قدرة الأسر ضمن هذه الفئة على توفير مسكن يلبّي جزءاً من متطلباتها السكنية، وهي متطلبات لا تستطيع الفئات الأدنى دخلاً تحقيقها. أما أرباب الأسر الذين يبلغ دخلهم الشهري (١.٥) مليون دينار فأكثر، فتتراجع نسبة تأثرهم بالدوافع الاقتصادية إلى (١١%) من إجمالي المتحركين بدافع الحراك السكني لكل فئة على حدة، ويعود ذلك إلى أن هذا المستوى من الدخل يتيح لهم الحصول على مساكن ملائمة ضمن بيئات سكنية جيدة، الأمر الذي يقلل من حاجتهم إلى الهجرة الحضرية الداخلية بدوافع اقتصادية.

مجلة الدراسات المستدامة
P-ISSN(Print) : 2663-2284
E-ISSN(online): 2663-7413
السنة (٨) المجلد (٨) العدد (٣) تموز. لسنة ٢٠٢٦م - ١٤٤٨ هـ

الجدول (٥) التصنيف حسب الدخل الشهري لأرباب الأسر في مدينة سفوان ٢٠٢٥م

ت	الدخل الشهري	النسبة %
١	اقل من (٥٠٠) الف	%٤١
٢	بين (٥٠١-٩٩٩) الف	%٢٩
٣	بين (١ – ١.٥) مليون	%١٩
٤	من (١.٥) مليون فاكثر	%١١
	المجموع الكلي	%١٠٠.٠٠

المصدر/ استمارة الاستبيان.

شكل (٤) التصنيف حسب الدخل الشهري لأرباب الأسر في مدينة سفوان ٢٠٢٥م

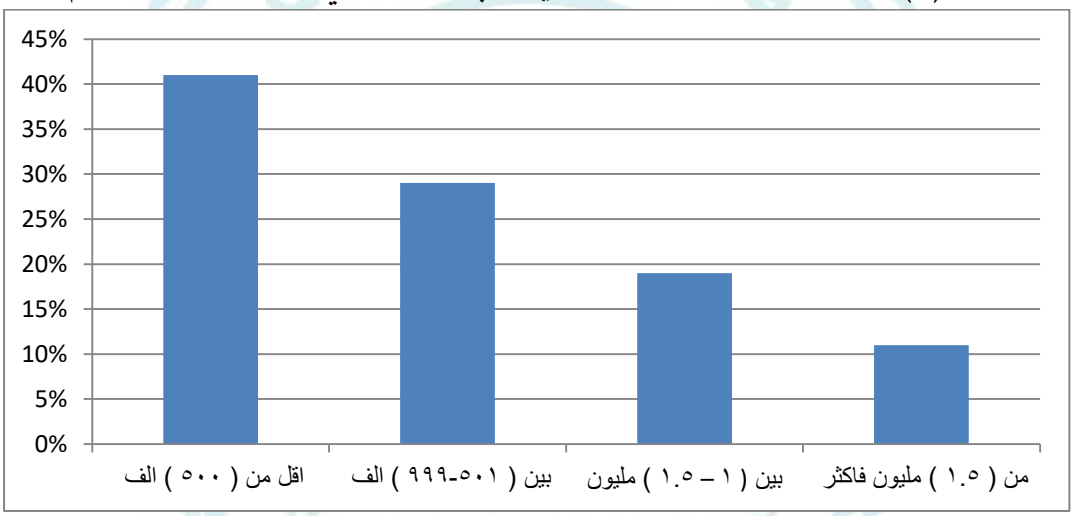

المصدر/ استمارة الاستبيان.

حجم الاسرة :

يُعد حجم الأسرة من المتغيرات الديموغرافية الأساسية التي تؤثر في تباين دوافع الهجرة الحضرية الداخلية، إذ تختلف درجة الحراك السكني تبعاً لعدد أفراد الأسرة ومرحلتها في دورة الحياة الأسرية. وتشير النتائج إلى أن الأسر المتوسطة الحجم تُعد أكثر ميلاً للحراك مقارنة بالأسر الصغيرة والكبيرة، غير أن نسب هذا الحراك تتباين باختلاف نوعية الدوافع التي تنقاد وراءها كل فئة. وبالاعتماد على بيانات جدول (٦) وشكل (٥)، يتضح أن نسبة الأسر ذات الحجم الصغير (أقل من ٥ أفراد) بلغت (٢٨%) من إجمالي الحالات لكل فئة على انفراد. وتُعزى هذه النسبة إلى أن

مجلة الدراسات المستدامة
P-ISSN(Print) : 2663-2284
E-ISSN(online): 2663-7413
السنة (٨) المجلد (٨) العدد (٣) تموز. لسنة ٢٠٢٦م - ١٤٤٨ هـ

هذه الأسر غالباً ما تكون في مرحلة التكوين الأولى، حيث يسود بينها نمط السكن المؤجر أو المؤقت، أو أنها لم تتمكن بعد من الحصول على مسكن يلبّي متطلبات الأسرة في ظل توقعات النمو المستقبلي لعدد أفرادها، الأمر الذي يدفعها إلى التفكير بالهجرة الحضرية الداخلية بحثاً عن بدائل سكنية أفضل. أما الأسر المتوسطة الحجم، والتي يتراوح عدد أفرادها بين (٦–٨) أفراد، فقد سجلت أعلى نسبة من الحراك بلغت (٣٩%). ويُفسر ذلك بأن هذه الأسر تمر بمرحلة النضوج الأسري، حيث تتزايد الاحتياجات السكنية من حيث المساحة، وعدد الغرف، ومستوى الخصوصية، فضلاً عن القرب من الخدمات التعليمية والصحية وفرص العمل. وتدفع هذه المتطلبات الأسر المتوسطة الحجم إلى التحرك بشكل أكثر فاعلية داخل المدينة، سعياً لتحقيق أقصى قدر ممكن من الاستقرار السكني والاجتماعي بما يتلاءم مع طموحاتها الحالية والمستقبلية. في حين بلغت نسبة الحراك لدى الأسر الكبيرة الحجم (٩ أفراد فأكثر) نحو (٣٣%) من إجمالي الحالات. ورغم أن هذا النوع من الأسر يُعد في الأصل أكثر استقراراً نتيجة امتلاكها مساكن دائمة في كثير من الأحيان، إلا أن الزيادة المستمرة في عدد أفرادها تُولد ضغوطاً سكنية متزايدة، تتمثل في الحاجة إلى مساكن أكبر وأكثر ملاءمة من حيث المساحة والراحة الوظيفية. وعند تعذر تلبية هذه المتطلبات ضمن المسكن الحالي، تتجه هذه الأسر إلى الهجرة الحضرية الداخلية كخيار لتحسين أوضاعها السكنية. وبناءً على ما تقدم، يتضح أن حجم الأسرة يلعب دوراً محورياً في تشكيل دوافع الهجرة الحضرية الداخلية في مدينة سفوان، إذ تتأثر أنماط الحراك السكني ليس فقط بعدد أفراد الأسرة، بل أيضاً بالمرحلة التي تمر بها في دورة حياتها، وما يرتبط بها من احتياجات اقتصادية واجتماعية وسكنية متغيرة.

الجدول (٦) حجم الاسر في مدينة سفوان ٢٠٢٥م.

ت	حجم الاسرة	النسبة %
١	اقل من ٥ نسمة	%٢٨
٢	من ٦–٨ نسمة	%٣٩
٣	من ٩ نسمة فاكثر	%٣٣
	المجموع الكلي	%١٠٠.٠٠

المصدر/ استمارة الاستبيان.

مجلة الدراسات المستدامة
P-ISSN(Print) : 2663-2284
E-ISSN(online): 2663-7413
السنة (٨) المجلد (٨) العدد (٣) تموز. لسنة ٢٠٢٦م - ١٤٤٨ هـ

شكل (٥) حجم الاسر في مدينة سفوان ٢٠٢٥

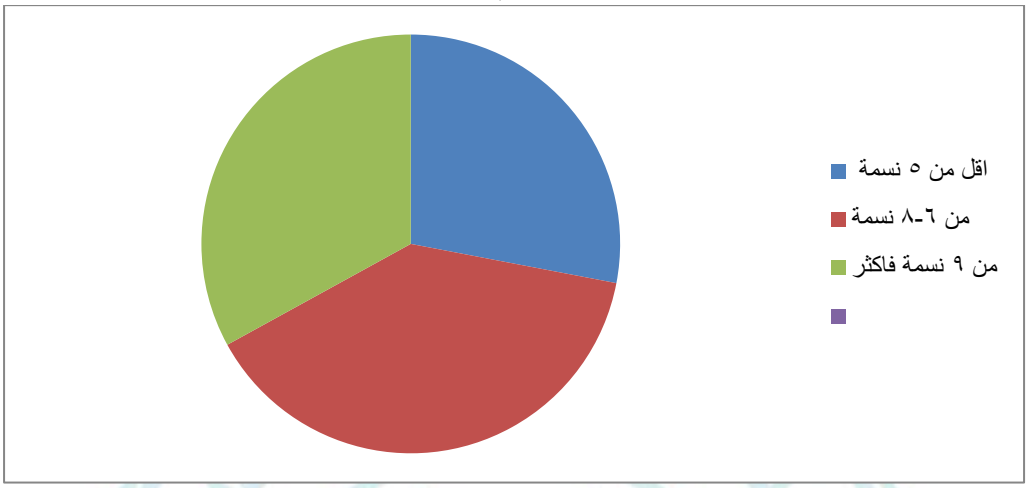

المصدر/ استمارة الاستبيان.

البعد الزمني لدوافع الهجرة الحضرية الداخلية في مدينة سفوان: أظهرت نتائج الدراسة الميدانية التي أجراها الباحث أن الحراك السكاني داخل مدينة سفوان لم يكن ثابتاً زمنياً، بل تباين عبر فترات زمنية مختلفة وبنسب غير متساوية، الأمر الذي يعكس تأثر الهجرة الحضرية الداخلية بمجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ويبيّن الجدول (٧) التوزيع النسبي للفترات الزمنية التي شهدت انتقال السكان إلى مساكنهم الحالية داخل المدينة. وتشير البيانات إلى أن أعلى نسبة من الهجرة الحضرية الداخلية سُجّلت خلال الفترة الممتدة ما بين ٢٠٠٣–٢٠١٥، إذ بلغت ٣٩٪ من مجموع أفراد العينة، وهي الفترة التي تميّزت بتغيرات سياسية واقتصادية وأمنية كبيرة كان لها دور واضح في إعادة توزيع السكان داخل النسيج الحضري للمدينة، إضافة إلى تزايد الحاجة إلى السكن القريب من فرص العمل والخدمات.

في حين جاءت الفترة الممتدة بين ٢٠١٥–٢٠٢٥ في المرتبة الثانية بنسبة بلغت ٣٤٪، ويُعزى ذلك إلى استمرار التحولات الحضرية، وتحسن نسبي في الظروف الاقتصادية لبعض الأسر، فضلاً عن تنامي ظاهرة الانشطار الأسري وزيادة الطلب على الوحدات السكنية داخل المدينة.

أما فترة ما قبل عام ٢٠٠٣ فقد سجلت أقل نسبة من الهجرة الحضرية الداخلية، إذ بلغت ٢٧٪، وهو ما يشير إلى محدودية حركة الانتقال السكني الداخلي خلال تلك المرحلة مقارنة بالفترات

مجلة الدراسات المستدامة
P-ISSN(Print) : 2663-2284
E-ISSN(online): 2663-7413
السنة (٨) المجلد (٨) العدد (٣) تموز. لسنة ٢٠٢٦م - ١٤٤٨ هـ

اللاحقة، نتيجة الاستقرار النسبي في أنماط السكن وضعف التوسع الحضري آنذاك.وبناءً على ما تقدم، يتضح أن دوافع الهجرة الحضرية الداخلية في مدينة سفوان ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالسياق الزمني والتحولات العامة التي شهدتها المدينة، مما أسهم في تباين مستويات الحراك السكاني وتغير أنماط الاستقرار السكني داخلها.

جدول (٧) البعد الزمني لدوافع الهجرة الحضرية الداخلية في مدينة سفوان ٢٠٢٥م

ت	البعد الزمني	النسبة %
١	ماقبل عام ٢٠٠٣	%٢٧
٢	مابين عام ٢٠٠٣-٢٠١٥	%٣٩
٣	مابين عام ٢٠١٥-٢٠٢٥	%٣٤
	المجموع	%١٠٠.٠٠

شكل (٦) البعد الزمني لدوافع الهجرة الحضرية الداخلية في مدينة سفوان ٢٠٢٥م

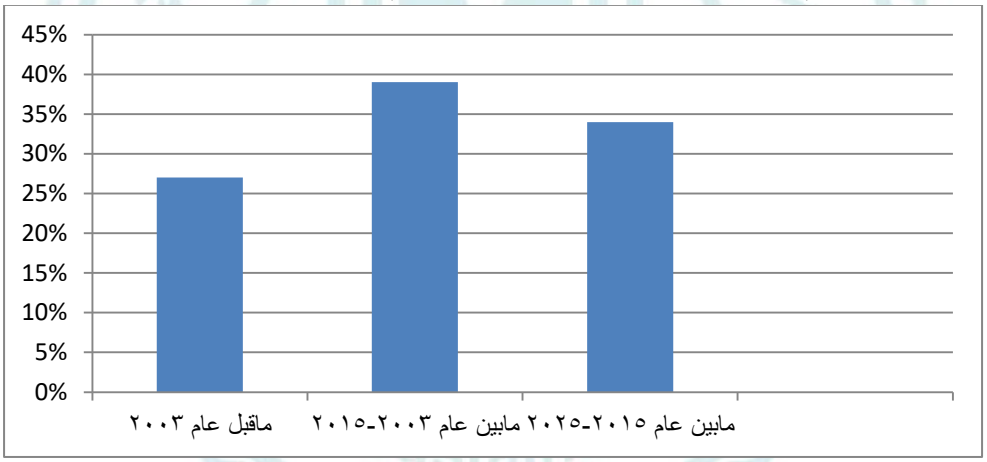

المصدر/ استمارة الاستبيان.

الاستنتاجات

١. يُعد الرضا عن المسكن عاملاً حاسماً في تحقيق الاستقرار السكني والاجتماعي للأسر في مدينة سفوان، إذ أدى انخفاض مستوى الرضا عن المساكن السابقة إلى زيادة معدلات الهجرة الحضرية الداخلية بحثاً عن بيئة سكنية أكثر ملاءمة.

٢. تتسم الهجرة الحضرية الداخلية في مدينة سفوان بطابع الاستمرارية، نتيجة التأثير المتواصل للتحولات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية التي تعيد تشكيل أنماط السكن والحراك المكاني داخل المدينة.

٣. أظهرت النتائج أن دوافع الهجرة الحضرية الداخلية متعددة ومتشابكة، ولا يمكن إرجاعها إلى سبب منفرد، بل هي نتاج تفاعل عوامل سكنية واجتماعية واقتصادية ومكانية متداخلة.

٤. تمثلت الدوافع الرئيسة للانتقال إلى المساكن الحالية في السعي إلى تحسين الخصائص السكنية، ولاسيما زيادة مساحة المسكن وتحسين جودة البيئة الحضرية المحيطة، بما يعكس تصاعد الوعي السكني لدى الأسر.

٥. شكّلت العوامل الاجتماعية والمكانية، مثل وجود الأقارب والقرب من مواقع العمل والأسواق، عناصر مؤثرة في قرارات الحراك السكني، مما يدل على استمرار دور الشبكات الاجتماعية في توجيه الاستقرار المكاني داخل المدينة.

٦. برزت خصائص المساكن السابقة، ولاسيما صغر المساحة وضعف مستوى الخدمات العامة، بوصفها عوامل طاردة أسهمت بشكل مباشر في اتخاذ قرار الهجرة الحضرية الداخلية.

٧. أثبتت الدراسة وجود علاقة عكسية بين مستوى دخل رب الأسرة وقوة الدوافع الاقتصادية للهجرة الحضرية الداخلية، إذ تزداد هذه الدوافع لدى الفئات منخفضة الدخل وتتراجع مع تحسن المستوى المعيشي.

٨. تسهم طبيعة مهنة رب الأسرة ومستواه الوظيفي في تشكيل أنماط الحراك السكني، من خلال تأثيرها في مستوى الدخل والمكانة الاجتماعية والتطلعات السكنية للأسرة.

٩. يلعب حجم الأسرة دوراً أساسياً في تحديد مستوى الحراك السكني، حيث تسجل الأسر المتوسطة الحجم أعلى معدلات الانتقال نتيجة تزايد احتياجاتها السكنية المرتبطة بمرحلة النضوج الأسري.

١٠-تواجه الأسر الكبيرة ضغوطاً سكنية متزايدة ناجمة عن التوسع العددي، ما يدفعها إلى البحث عن مساكن أكثر اتساعاً وملاءمة، رغم تمتعها بدرجة أعلى من الاستقرار النسبي.

١١-تُعد الهجرة الحضرية الداخلية إحدى آليات التكيف الحضري التي تعتمدها الأسر لمواءمة احتياجاتها السكنية مع إمكاناتها الاقتصادية ومع خصائص البيئة الحضرية.

١٢-تعكس نتائج الدراسة وجود فجوة واضحة بين واقع العرض السكني واحتياجات السكان الفعلية في مدينة سفوان، مما يبرز الحاجة إلى سياسات إسكانية وتخطيطية أكثر استجابة للمتغيرات الديموغرافية والاجتماعية.

١٣-تظهر الدراسة أن الهجرة الحضرية الداخلية في مدينة سفوان ذات طابع زمني متغير، إذ بلغت ذروتها خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠١٥) متأثرة بالتحولات السياسية والاقتصادية والأمنية، مما يؤكد أن دوافع الانتقال السكني الداخلي ترتبط ارتباطاً مباشراً بالسياق الزمني والتحولات العامة التي تشهدها المدينة.

التوصيات

١- إدماج متغير الهجرة الداخلية ضمن سياسات التخطيط الحضري المستقبلية لمدينة سفوان، ولاسيما في تحديث التصميم الأساس للمدينة.

٢- تعزيز برامج الإسكان النظامي منخفض الكلفة لاستيعاب الزيادة السكانية الناتجة عن الهجرة الداخلية والانشطار الأسري.

٣- معالجة المناطق العشوائية من خلال سياسات الدمج الحضري والتأهيل التدريجي بدلاً من الإزالة، مع تحسين الخدمات والبنى التحتية.

٤- اعتماد نظم المعلومات الجغرافية (GIS) في رصد التغيرات السكانية والعمرانية وتوجيه قرارات استعمالات الأرض.

٥- تحسين كفاءة توزيع الخدمات الحضرية بما يراعي التفاوتات المكانية الناتجة عن تركز المهاجرين في أحياء محددة.

٦- تعزيز التنسيق المؤسسي بين الجهات التخطيطية والبلدية والإسكانية لضمان الاستجابة الفعالة للنمو السكاني المتسارع.

٧- دعم الدراسات الميدانية الدورية حول الحراك السكني والهجرة الداخلية بوصفها أدوات تشخيصية لصنع القرار الحضري.

المصادر

١.إسماعيل، محمد عبد الله.(١٩٩٨)٠أسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية (ط٨)٠القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

١٠.حسون،محمد عبد الله.(٢٠٠٩)٠ الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والحضارية للموقع الجغرافي للعراق، مجلة ديالى للبحوث الإنسانية، ١،(٣٣)، ٣٤ ٠

١١.السهلاني، سميع جلاب منسي.(٢٠٠٩) تحليل جغرافي للحراك السكاني في مدينة الناصرية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة البصرة، ص ٤.

١٢.العياطي، سميرة محمد.(٢٠١٩)٠ التركيب التعليمي للسكان الليبيين من واقع التعدادات السكانية للفترة (١٩٨٤–٢٠٠٦)، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة المغرب، ص ٢١٠.

١٣.أمين، زينب محمد.(٢٠١٨)٠ مؤشرات التركيب العمري لسكان العراق لعامي ١٩٨٧ و٢٠١٧: دراسة مقارنة، مجلة كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة واسط، ١(٣١)، ٤٦١–٤٨٠.

١٤.سلمان، هند نعيس.(٢٠١٥) الانتقال السكني في مدينة الكوت، رسالة ماجستير، جامعة واسط، ص٧٢ .

١٥.صقر، أحمد محي خلف، وخلف، عبد الرازق محمد محمود.(٢٠٢٢)٠ بعض الخصائص الاجتماعية والاقتصادية وعلاقتها بالتنمية المستدامة: دراسة ميدانية في قرية مصرية،انسانيات، كلية الآداب، جامعة الفيوم،١٤،(١)، ٣٠ ٠

١٦.السعيد، عثمان بن ناصر بن محمد.(٢٠١٤)٠ الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأسرة وعلاقتها بأنماط الانحراف بين الأحداث، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية العلوم الاجتماعية والإدارية، قسم علم الاجتماع، ص ٩٧.

١٧.العثمان، باسم عبد العزيز عمر.(٢٠١٠)٠ تحليل جغرافي لدوافع الحراك السكني في مدينة الناصرية باستخدام أسلوب التحليل العاملي، مجلة آداب ذي قار، جامعة ذي قار، ١،(١)،١٣٥

١٨.شنيشل، داليا عبد الجبار.(٢٠١٥)٠ خصائص سكان قضاء الميمونة للمدة ١٩٩٧–٢٠٠٧ وتوقعاتهم لعام ٢٠١٧، ١،(٢٠)، ٥٠٥–٥٤٢ ٠

١٩. برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN–Habitat).

٢.بلعيد، أحمد،وهويدي،عبد الباسط.(٢٠٢٢)٠ قراءة سوسيوغرافية حول ظاهرة الهجرة الداخلية: أسبابها ودوافعها ودورها في النمو الحضري داخل المدن، مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع، المجلد ٦، العدد ١ ٠

٣.جبر، انتظار جاسم، ونعيم، شروق جاسم.(٢٠٠٨)٠ تطوير البيئة الحضرية للمناطق العشوائية (مدينة بغداد أنموذجاً)، مجلة البحوث الجغرافية، كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد ٢٣ ٠

٤.الرازي، محمد بن أبي بكر.(١٩٨٦)٠ مختار الصحاح٠بيروت: مكتبة لبنان٠

٥.جمهورية العراق – وزارة التخطيط. الجهاز المركزي للإحصاء٠(٢٠٢٣) المجموعة الإحصائية السنوية٢٠٢٢ ٠ بغداد٠

٦.جمهورية العراق – وزارة البلديات والأشغال العامة. بلدية سفوان٠(٢٠٢٥)٠ / قسم التخطيط والمتابعة(٢٠٢٠–٢٠٢٥)، بيانات غير منشورة٠

٧.العجيلي، رياض حسون.(٢٠١٠)٠ العجز السكني في مدينة الصدر، المعهد العالي للتخطيط الحضري، جامعة بغداد، ص ٢٢،ص٩.

٨.خير الله، مريم.(٢٠١٩)٠ الحراك السكني باتجاه الأحياء العشوائية في مدينة الزبير بعد ٢٠٠٣، رسالة ماجستير، جامعة دهوك، ص ٩٨.

٩.جلبي، علي عبد الرزاق.(١٩٨٤)٠ علم اجتماع السكان،بيروت: دار النهضة العربية، ص ٢١٨.

1. Urbanization and Development: Emerging Futures ،United Nations. 2015 Pacione, M.

2. Urban Geography: A Global Perspective, Routledge, London, 2009 Harvey, D.

3. Rebel Cities: From the Right to the City to the Urban Revolution, Verso, London, 2012.